ان مات المجني عليه بذلك قطع الجاني وان لم يمكن بذلك
اجافة ويجب القصاص في قطع عين وفي قطع اذن وجفن
وشفة سفلى وعليا ولسان وذكر وانثيين وشفران وهما
بضم الشين المعجمة تثنية شفر وهو حرف الفرج وفي
البين وهما اللحمان الناتئان بين الظهر والفخذ ولا قصاص
في الجرح في سائر البدن لعدم ضبطها وعدم امن الزيادة
والنقصان طولا وعرضا الا في الجراحة الموضحة للعظم اي
موضع من البدن من غير كسر ففيها القصاص لتيسر ضبطها
تتمة يعتبر قدر الموضحة بالمساحة طولا وعرضا في
قصاصها لا بالجزئية لان الرأسين مثلا قد تختلفان صغرا
وكبرا ولا يضر تفاوت غلظهما وجلده في قصاصها ولو اوضح
كل رأس المشجوج ورأس الشاج اصغر من رأسه استوفى
ايضا ها ولا نكتفي به ولا نتممه من غيره بل نأخذ قسط
الباقي من ارش الموضحة لو وزع على جميعها وان كان رأس
الشاج اكبر من رأس المشجوج اخذ منه قدر موضحة رأسه
المشجوج والخيرة في تعيين موضعه للجاني ولو اوضح
ناصية من شخص وناصية اصغر من ناصية المجني عليه تمم

من

من باقي الرأس لان الرأس كله عضو واحد ولو زاد المقتص
عمدا في موضحة على حقه لزمه قصاص الزيادة لتعمده فان
كان الزائد خطأ او شبه عمد او عمدا وعفى على مال وجب
ارش كامل ولو اوضح جميع بحاجمه على الة واحدة كالموضح
من كل منهم موضحة مثلها كما لو اشتركوا في قطع عضو
فصل في الدية وهي في الشرع اسم للمال الواجب
بجناية على الحر في نفس او ما في دونها وذكرها عقب
القصاص لانها بدل عنه على الصحيح والاصل فيها الكتاب
والسنة والاجماع قال تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة
مؤمنة ودية مسلمة والاحاديث الصحيحة طافحة بذلك والاجماع
منعقد على وجوبها في الجملة والدية الواجبة ابدا او بدلا
على ضربين الاول مغلظة من ثلاثة اوجه او من وجه واحد
والثاني مخففة من ثلاثة اوجه او من وجهين تتساوى
الدية فيه على اختلاف اهل الابل وهو احد اسباب خمسة كون القتل
عمدا او شبه عمد او في الحرم او الاشهر الحرم او ذي رحم محرم
وقد يعرض لها ما يغلظها وهو احد اسباب اربعة الانوثة والرق
وقتل الجنين والاكثر فالاول يؤديها الى الشطر والثاني الى القيمة

Copyright © King Saud University